E

الأمم المتحدة

Distr.
LIMITED

E/ESCWA/EDGD/2012/IG.1/3(Part II)
12 April 2012
ORIGINAL: ARABIC

المجلس
الاقتصادي والاجتماعي

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

لجنة النقل
الدورة الثالثة عشرة
بيروت، ٢٤-٢٦ نيسان/أبريل ٢٠١٢

البند ٤ (ب) من جدول الأعمال المؤقت

مناقشة عامة حول قضايا النقل في المشرق العربي

تمويل مشاريع البنى التحتية لبعض مكونات نظام النقل المتكامل في المشرق العربي

موجز

اعتمدت لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) في دورتها الرابعة والعشرين القرار ٢٧٩ (د-٢٤) المؤرخ ١١ أيار/مايو ٢٠٠٦ بشأن استكمال تطوير نظام النقل المتكامل في المشرق العربي (إتسام) ومتابعة تنفيذ مكوّناته. وعملاً بهذا القرار، سعت الإسكوا، بالتعاون مع البلدان الأعضاء، إلى وضع عدد من الآليات والخطط اللازمة لتنفيذ اتفاقيات النقل الدولية المعتمدة بين بلدان الإسكوا، لما لها من دور أساسي في تحقيق التكامل الإقليمي فيما بينها. وأدرجت الإسكوا ضمن برامج عملها أنشطة تتضمن تمويل البنى التحتية للنقل، وذلك لمساعدة البلدان الأعضاء على المضي قدما في تنفيذ خطط العمل المتصلة باتفاقيات النقل التي اعتمدتها.

وتتضمّن هذه الوثيقة استعراضاً لأنشطة الإسكوا في مجال تمويل البنى التحتية للنقل، وخاصة فيما يتعلق ببعض مكونات نظام النقل المتكامل في المشرق العربي. وتتضمن أيضاً أهم النتائج والتوصيات التي خلصت إليها دراسة أعدتها الأمانة التنفيذية للإسكوا في بداية عام ٢٠١٢ حول الموضوع. واللجنة مدعوة إلى إبداء رأيها حول مقترح خطة عمل تمويل البنى التحتية لمكونات نظام النقل المتكامل في المشرق العربي.

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
مقدمة.....	١-٣	٣
أولاً- أنشطة الإسكوا في مجال تمويل البنى التحتية للنقل في منطقة الإسكوا	٤-٦	٣
ثانياً- الخطوات اللازمة لتنفيذ خطة العمل المقترحة لتمويل البنى التحتية لمكونات نظام النقل المتكامل في المشرق العربي		٤
ألف- وضع الأطر المؤسسية والتشريعية والتنظيمية.....		٤
باء- إعداد دراسات جدوى اقتصادية كأساس للتمويل		٤
جيم- السعي إلى إشراك مؤسسات التمويل الدولية وصناديق التنمية والقطاع الخاص في تمويل مشاريع البنى التحتية للنقل		٥
دال- بناء القدرات المؤسسية والتنظيمية لإدارة مشاريع النقل المقرر تنفيذها في إطار الشراكة بين القطاعين العام والخاص.....		٥
هاء- تعزيز الجانب البيئي في تنفيذ مشاريع النقل المقرر تنفيذها في إطار الشراكات بين القطاعين العام والخاص		٦
واو- طلب الدعم الفني من الإسكوا، لا سيما في المجالات التالية.....		٦

مقدمـــة

١- أصدرت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، في دورتها الرابعة والعشرين، القرار ٢٧٩ (د-٢٤) المؤرخ ١١ أيار/مايو ٢٠٠٦ بشأن استكمال تطوير نظام النقل المتكامل في المشرق العربي (إتسام) ومتابعة تنفيذ مكوّناته.

٢- ويشمل نظام إتسام المكونات التالية: (أ) اتفاق الطرق الدولية في المشرق العربي؛ (ب) المحوران م٤٠ وم٤٥ المصنفان من المحاور ذات الأولوية؛ (ج) اتفاق السكك الحديدية الدولية في المشرق العربي؛ (د) مذكرة التفاهم بشأن التعاون في مجال النقل البحري في المشرق العربي؛ (هـ) اللجان الوطنية لتسهيل النقل والتجارة؛ (و) سلامة المرور على الطرق؛ (ز) الإطار المنهجي لنظام إتسام؛ (ح) نظام المعلومات الجغرافي المصاحب؛ (ط) النقل المتعدد الوسائط؛ (ي) الهياكل المؤسسية والتشريعات.

٣- وتنفيذاً للقرار المذكور أعلاه ولقرارات لجنة النقل، سعت البلدان الأعضاء، بدعم من الإسكوا، إلى تنفيذ اتفاقات النقل الدولية المعتمدة، بناءً على خطط العمل التي وضعتها الإسكوا. وأدرجت الإسكوا ضمن برامج عملها أنشطة حول سبل تمويل البنى التحتية للنقل، وذلك لمساعدة البلدان الأعضاء على المضي قدماً في إيجاد الموارد المالية المطلوبة لتنفيذ خطط العمل المتصلة بهذه الاتفاقات، لا سيما خطة العمل حول اتفاق الطرق الدولية في المشرق العربي واتفاق السكك الحديدية الدولية في المشرق العربي.

أولاً- أنشطة الإسكوا في مجال تمويل البنى التحتية للنقل في منطقة الإسكوا

٤- أعدّت الإسكوا في كانون الثاني/يناير ٢٠١١ ورقة عمل حول طبيعة مشاريع البنى التحتية للنقل بمختلف وسائطه، وحول طرق تمويل هذه المشاريع المتبعة إقليمياً ودولياً. وتتناول الورقة موارد القطاع العام المتاحة لتغطية نفقات هذه المشاريع، وضرورة إشراك القطاع الخاص فيها، الأمر الذي يتطلب أحياناً بناء شراكات بين القطاعين العام والخاص، أو خصخصة المشاريع. وتتطرق الورقة أيضاً إلى مراحل تنفيذ مشاريع البنى التحتية للنقل، ومسؤوليات كل من القطاعين العام والخاص ودوره فيها، والمخاطر والمصاعب التي قد تعترض هذه المشاريع، إضافة إلى الجدوى المالية والاقتصادية منها. وتناولت الورقة بالتفصيل النواحي القانونية لمختلف أنواع العقود والشراكات بين القطاعين العام والخاص فيما يتعلق بمشاريع البنى التحتية للنقل. وعُرضت هذه الورقة على اجتماع الخبراء بشأن تمويل مشاريع البنى التحتية للنقل وسلامة المرور على الطرق في منطقة الإسكوا، الذي عُقد في المنامة في الفترة ١-٣ شباط/فبراير ٢٠١١.

٥- وناقش المشاركون في هذا الاجتماع، الذي نظّمته الإسكوا بالتعاون مع وزارة المواصلات في مملكة البحرين، موضوعين رئيسيين، هما تمويل مشاريع البنى التحتية للنقل، والسلامة المرورية على الطرق في منطقة الإسكوا. وخلص الاجتماع إلى عدة توصيات، منها دعوة صناديق تمويل التنمية والمصارف إلى بناء الشراكات مع القطاع العام من أجل تمويل مشاريع البنى التحتية للنقل؛ واستحداث آليات جديدة لتعبئة فوائض السيولة لدى المصارف التجارية واستخدامها في تمويل المشاريع الطويلة الأجل، لا سيما في مجال البنى التحتية؛ ووضع الأطر القانونية والمؤسسية اللازمة لتشجيع دعم الشراكات بين القطاعين العام والخاص. وأوصى الاجتماع كذلك بضرورة التعاون بين هذين القطاعين في تحسين السلامة المرورية، وتنفيذ خطة عمل عقد العمل من أجل تحسين السلامة على الطرق ٢٠١١-٢٠٢٠؛ وطلب من الإسكوا الاستمرار في

تقديم التعاون الفني في كافة المجالات، لا سيما فيما يتصل بالبنى التحتية للنقل والسلامة المرورية على الطرق. وخلص الاجتماع أيضاً إلى عدد من التوصيات المتصلة باستكمال تنفيذ نظام النقل المتكامل في المشرق العربي.

٦- وبدأت الإسكوا مع بداية عام ٢٠١٢ بإعداد دراسة حول تمويل مشاريع البنى التحتية لبعض مكونات نظام النقل المتكامل في المشرق العربي (إتسام). وتستعرض الدراسة المشاريع المتعلقة بتنفيذ اتفاقات النقل الدولية في المشرق العربي وسبل تمويلها، وتطرح مقترح خطة عمل لتمويل البنى التحتية لمكونات نظام النقل المتكامل في المشرق العربي. وما زالت هذه الدراسة في مرحلة التحرير والطباعة، وفيما يلي ملخص عن خطة العمل التي تتضمنها.

ثانياً- الخطوات اللازمة لتنفيذ خطة العمل المقترحة لتمويل البنى التحتية لمكونات نظام النقل المتكامل في المشرق العربي

ألف- وضع الأطر المؤسسية والتشريعية والتنظيمية

(أ) إعداد تقارير وطنية حول الأوضاع التشريعية والمؤسسية لقطاع النقل في البلدان الأعضاء في الإسكوا، وفقاً للنموذج الذي أعدته الأمانة الفنية لمجموعة العمل بشأن مواءمة الهياكل المؤسسية والتشريعات في قطاع النقل في منطقة الإسكوا، وذلك بالتنسيق مع اللجان الوطنية لتسهيل النقل والتجارة والتعاون معها؛

(ب) وضع شروط مرجعية لتقييم الوضع الراهن للأطر التشريعية والمؤسسية لقطاع النقل المقرر أن تعدّها الأمانة الفنية لمجموعة العمل بشأن مواءمة الهياكل المؤسسية والتشريعات في قطاع النقل في منطقة الإسكوا؛

(ج) وضع آلية فعالة لمنح الحكومات حق الإشراف على مراحل تنفيذ عقود الشراكات بين القطاعين العام والخاص؛

(د) إعداد دراسة لتقييم الفرص والمخاطر المتعلقة بالشراكة بين القطاعين العام والخاص في منطقة الإسكوا، ووصف الوضع الراهن، وتبيان الإمكانيات المتاحة والعوائق القائمة؛

(ه) صياغة عقود نموذجية لمشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص؛

(و) وضع آلية لتقديم الضمانات القانونية، بهدف تشجيع صناديق التقاعد على الاستثمار في مشاريع البنى التحتية للنقل.

باء- إعداد دراسات جدوى اقتصادية كأساس للتمويل

(أ) وضع مصفوفة للمشاريع الاستثمارية الاستراتيجية في مجال البنى التحتية للنقل، وتحديد المشاريع ذات الأولوية؛

(ب) إعداد دراسة جدوى اقتصادية أولية لكل المشاريع المقترحة في مجال البنى التحتية للنقل، كخطوة هامة تسبق اتخاذ القرار بشأن الموافقة على تمويل أي مشروع؛

(ج) اقتراح المشاريع التي تتسم بالكفاءة من حيث الكلفة، حسب نتائج دراسات الجدوى؛

(د) إعداد دراسة جدوى اقتصادية لمشاريع تنفيذ مكونات نظام النقل المتكامل في المشرق العربي، وخصوصاً اتفاقي الطرق الدولية والسكك الحديدية الدولية في المشرق العربي، على أن تكون نتائج هذه الدراسة أساساً تستند إليه مؤسسات التمويل الدولية لاتخاذ قرارها بشأن التمويل؛

(هـ) وضع استراتيجية لتقييم إدارة المخاطر، من خلال رسم سيناريوهات محتملة لآفاق التطور الاجتماعي والاقتصادي؛

(و) إعداد دراسة حول التكامل بين الوسائط والوسائل المختلفة للنقل.

جيم- السعي إلى إشراك مؤسسات التمويل الدولية وصناديق التنمية والقطاع الخاص في تمويل مشاريع البنى التحتية للنقل

(أ) وضع استراتيجية لتشجيع بناء الشراكات مع القطاع الخاص، بهدف تعزيز الكفاءة والنوعية في تقديم الخدمات؛

(ب) الإعلان عن قائمة المشاريع المحتمل تنفيذها في إطار الشراكات بين القطاعين العام والخاص، خلال المعارض وورش العمل الوطنية والمؤتمرات واجتماعات الخبراء، لا سيما تلك التي تنظمها الإسكوا، وفي مقدمتها اجتماعات لجنة النقل؛

(ج) توقيع مذكرات تفاهم بين الإسكوا ومؤسسات مثل البنك الدولي والبنك الإسلامي للتنمية، بهدف دعم البلدان الأعضاء في تمويل مشاريع البنى التحتية للنقل فيها؛

(د) تأسيس فريق عمل في الإسكوا لمتابعة تنفيذ مذكرات التفاهم المذكورة أعلاه.

دال- بناء القدرات المؤسسية والتنظيمية لإدارة مشاريع النقل المقرر تنفيذها في إطار الشراكة بين القطاعين العام والخاص

(أ) تنظيم دورات تدريبية، وأنشطة للتوأمة، وتبادل البرامج الخاصة بتنمية القدرات في إدارة المشاريع؛

(ب) تنظيم ندوات وورش عمل تهدف إلى رفع مستوى الكفاءة والمعرفة لدى العاملين في إدارة المشاريع في إطار الشراكات بين القطاعين العام والخاص.

هاء- تعزيز الجانب البيئي في تنفيذ مشاريع النقل المقرر تنفيذها في إطار الشراكات بين القطاعين العام والخاص

(أ) تأسيس وحدة بيئية في الوزارات والهيئات المعنية بالنقل لتعزيز الخبرات البيئية؛

(ب) إعداد دراسة استراتيجية لتقييم الأثر البيئي للمشاريع ذات العلاقة بالنقل البحري والموانئ، خصوصاً فيما يتصل بالتلوث البحري، وإيجاد سبل للتعاون مع مؤسسات المجتمع المدني وتعزيز الثقة مع القطاع الخاص.

واو- طلب الدعم الفني من الإسكوا، لا سيما في المجالات التالية

(أ) التعاقد مع الاستشاريين والخبراء؛

(ب) التحديث المستمر لحافظة المعلومات والإحصاءات المتعلقة بالبنى التحتية للنقل، إضافة إلى كل ما يتعلق بفرص الاستثمار في المنطقة؛

(ج) تطبيق نظام المعلومات الجغرافي للبيانات، وتحديد السيناريوهات المحتملة؛

(د) تشجيع الصناديق والمصارف الإنمائية المعنية على تمويل مشاريع البنى التحتية للنقل؛

(هـ) تأسيس شبكة من الخبراء في مجال النقل لتبادل بيانات النقل وتحليلها.